

التحفظات الإسرائيلية تجاه خريطة الطريق.*

1. في بداية العملية، وخلالها، وكشرط لاستمرارها، يجب أن تتم المحافظة على الهدوء. يفكك الفلسطينيون المنظمات الأمنية القائمة، ويطبّقون إصلاحات أمنية يجري خلالها إنشاء منظمات جديدة تعمل على مكافحة الإرهاب والعنف والتحرّيز (التحرّيز يجب أن يتوقف فوراً وينبغي للسلطة الفلسطينية أن تدرّب على السلام). يتعيّن على هذه المنظمات أن تعمل بصدق لمنع الإرهاب والعنف من خلال اعتقالات، واستجوابات، وخطوات وقائية، ووضع الأساس القانوني للتحقيقات والمحاكمات والعقوبات موضع التنفيذ. في المرحلة الأولى من الخطة، وكشرط للتقدم إلى المرحلة الثانية، ينجز الفلسطينيون ما يلي: تفكيك المنظمات الإرهابية ("حماس"، والجهاد الإسلامي، والجهة الشعبية، والجهة الديمقراطية، وكتائب الأقصى، والأجهزة الأخرى) وبناءها التحتية؛ جمع كل الأسلحة غير الشرعية وتسليمها لطرف ثالث من أجل إزالتها من المنطقة وتدميرها؛ إيقاف تهريب الأسلحة وصناعتها داخل [مناطق] السلطة الفلسطينية؛ تنشيط جهاز منع [الإرهاب] كلياً، وإيقاف التحريض. لن يكون هناك تقدم إلى المرحلة الثانية من دون إنجاز الشروط كلها المذكورة أعلاه، والمتعلقة بالحرب على الإرهاب. أمّا الخطط التي يجب تطبيقها فهي خطتا تينيت وزيني. [كما هو الحال في الأطر ذات الالتزامات المتبادلة الأخرى، لن يُذكر في خريطة الطريق أن على إسرائيل أن توقف العنف والتحرّيز ضد الفلسطينيين].
2. الإنجاز الكامل سيكون شرطاً للتقدم من مرحلة إلى أخرى، وللتقدم ضمن المراحل. الشرط الأول للتقدم سيكون التوقف الكامل للإرهاب، والعنف، والتحرّيز. ولن يحدث التقدم من مرحلة إلى أخرى إلا بعد التنفيذ الكامل للمرحلة السابقة. الاهتمام لن ينصب على الخطوط الزمنية، وإنما على العلامات المميزة للإنجاز (الخطوط الزمنية ستستخدم فقط كنقاط مرجعية).
3. بروز قيادة جديدة ومختلفة في السلطة الفلسطينية في إطار الإصلاح الحكومي. إن تشكيل قيادة جديدة هو شرط للتقدم إلى المرحلة الثانية من الخطة. وفي هذا الإطار، ستجري انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني بالتنسيق مع إسرائيل.
4. ستخضع آلية الرقابة لإدارة أميركية. وسيركز النشاط الرئيسي الهادف إلى التحقق [من تطبيق الالتزامات] على إيجاد كيان فلسطيني آخر، وعلى التقدم في عملية الإصلاح في السلطة الفلسطينية. وسيتم إنجاز التحقق على أساس احترافي حصراً، ويتناول كل قضية على حدة (اقتصادية، قانونية، مالية) من دون أن يكون هناك آلية مركبة أو موحدة. أمّا القرارات الجوهرية فتبقى بيد الطرفين.
5. طابع القضية الفلسطينية الموقّعة سيتقرر من خلال المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وسيكون للدولة الموقّعة حدود موقّعة ومظاهر سيادية معينة، وستكون مجردة تماماً من السلاح ومن دون قوات عسكرية، باستثناء قوات شرطة وأمن داخلي محدودة الحجم والتسليح، ولن تكون لها صلاحية عقد تحالفات

* المصدر: مترجم عن موقع صحيفة "هآرتس" (2003/5/27) بالإنكليزية في الإنترنت:
<http://www.haaretz.com>

دفاعية أو تعاون عسكري. وستكون لإسرائيل السيطرة على معابر دخول وخروج الأشخاص والبضائع، وعلى المجال الجوي، وعلى الطيف الكهرومغناطيسي.

6. فيما يتعلق بالبيانات التمهيدية والتسوية النهائية يجب أن يشار صراحة إلى حق إسرائيل في الوجود

كدولة يهودية، وإلى التخلي عن أي حق للاجئين الفلسطينيين في العودة إلى دولة إسرائيل.

7. نهاية العملية ستقود إلى نهاية جميع المطالبات، لا نهاية النزاع فقط.

8. سيتم التوصل إلى التسوية المستقبلية من خلال الاتفاق والمفاوضات المباشرة بين الطرفين، وفقاً

للرؤية التي لخصها الرئيس بوش في خطابه بتاريخ 24 حزيران/ يونيو.

9. لن يكون هناك تدخل في القضايا المتعلقة بالتسوية النهائية. بين القضايا التي لن يجري البحث فيها:

الاستيطان في يهودا، والسامرة، وقطاع غزة (باستثناء تجميد للاستيطان والنقاط غير القانونية)؛ مكانة السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القدس؛ جميع المسائل التي يتعلق مضمونها بالتسوية النهائية.

10. حذف المرجعيات [للتفاوض] باستثناء 242 و338 (1397)، والمبادرة السعودية، والمبادرة العربية

المتبناة في بيروت). إن التسوية القائمة على أساس خريطة الطريق ستكون تسوية مستقلة ذاتياً، وتستمد شرعيتها من ذاتها. المرجعية الوحيدة الممكنة يجب أن تكون القرارين 242 و338، و فقط كخط عام لإجراء المفاوضات المستقبلية في شأن التسوية الدائمة.

11. تشجيع عملية الإصلاح في السلطة الفلسطينية: سيتم وضع دستور فلسطيني انتقالي، وسيجري إنشاء

بنية تحتية قانونية، وسيتجدد التعاون مع إسرائيل في هذا المجال. وفي المجال الاقتصادي: ستستمر الجهود الدولية لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني. في المجال المالي: ستطبق الاتفاقية الأميركية الإسرائيلية الفلسطينية تطبيقاً كاملاً كشرط لاستئناف تسليم العائدات الضريبية [للسلطة].

12. انتشار قوات الجيش الإسرائيلي وفقاً لخطوط أيلول/ سبتمبر 2000 سيكون خاضعاً لما ينص عليه

البند 4 (هدوء مطلق)، وسينفذ مع مراعاة التغييرات التي ستتطلبها طبيعة الأوضاع الجديدة والحاجات الناجمة عنها. سيوضع التشديد على تقسيم المسؤوليات والسلطة المدنية كما كان عليه الحال في أيلول/ سبتمبر 2000، وليس على مكان وجود القوات في ذلك الوقت.

13. بناء على الأحوال الأمنية، ستعمل إسرائيل على إعادة الحياة الفلسطينية إلى وضعها الطبيعي:

تحسين الوضع الاقتصادي؛ تنمية العلاقات التجارية؛ تشجيع ومساعدة أنشطة الوكالات المعترف بها التي تقدم مساعدات إنسانية. لن يكون هناك إشارة إلى تقرير برتيني كوثيقة مرجعية ملزمة في إطار المسألة الإنسانية.

14. ستساعد الدول العربية في العملية من خلال إدانة النشاط الإرهابي. لن يكون هناك ارتباط بين

المسار الفلسطيني والمسارين الآخرين (السوري، اللبناني).

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx